

ما الذي فعله السياسيون

وواضعو الأنظمة لغرض

تعزيز النظام الصحي

في إسرائيل؟

صفحة (5) ة

تقارير خاصة حول

بدء محاكمة نتניהو

صفحة (٧) ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٠/٦/٢ الموافق ١٠ شوال ١٤٤١هـ العدد ٤٤٨ السنة الثامنة عشرة

تركيبه الحكومة الإسرائيلية الجديدة:

نتنياهو أخضع الكثير من «الرؤوس» ليس فقط في «الليكود»!

الجمهور الإسرائيلي لا يرى بديلاً لحزب الليكود ولا لشخص نتنياهو في رأس سدة الحكم



غانتس تحت خيمة نتنياهو.

حقيقية وزارية، وبقي عضو كنيست من دون أي منصب. وهذا ردا على تحدي ساعر لنتنياهو في نهاية العام الماضي، حيث نافسه على رئاسة الليكود، ولكنه حظي بنسبة ٢٨٪ من الأصوات فقط.

وكانت المفاجأة إبقاء النائب نير بركات، رئيس بلدية القدس السابق، خارج الحكومة. بعد أن كان نتنياهو وعده بحقيبة المالية، قبل انتخابات آذار الأخيرة. إلا أن بركات كما يبدو تلقى وعدا ما من خلف الكواليس، لأنه كان أول المرافقين لنتنياهو في الجلسة الأولى لمحاكمته، وظهر في وسائل الإعلام مدافعا عنه.

وثمة أسماء أخرى حصلت على منصب وزير بمهمات ليست واضحة، منها ما أثار السخرية في وسائل الإعلام، مثل حقيبة «تعزيز وتقديم الجمهور»، ومن بين هؤلاء زئيف الكين وأوفير أكونيس ودافيد إمسالم، الوزير المنسك للشؤون البرلمانية، وغيرهم.

في المقابل، فإن نتنياهو وزع حقائب ومناصب على الأشخاص الأكثر إخلاصا له، الذين يظهرون بشكل دائم في وسائل الإعلام، ويضربون بسيفه كل من يقف في طريقه، وبشكل خاص أجهزة القضاء والنيابة والمشرية والسياسيين الخصوم. وهكذا بات ياريف ليفين رئيسا للكنيست، وميري ريفوف وزيرة للمواصلات، لتتولى بعد عام ونصف العام حقيبة الخارجية، وأمير أوحانا استحضره من بعيد ليتولى حقيبة الأمن الداخلي.

في الكتل الأخرى

نتنياهو لم ينجح فقط في استبعاد أي شخصية سياسية من أمامه في حزب الليكود وحده، بل أيضا لدى حلفائه الفوريين في اليمين الاستيطاني، وخاصة في التيار الديني الصهيوني، الذي يواجه حالة تفتت غير مسبوقه في التاريخ السياسي لهذا التيار، نتيجة توغل الليكود

برئاسة نتنياهو فيه. كذلك أسقط نتنياهو بعد انتخابات آذار الماضي «حزب الجسرالات»، الذين باتوا تحت إبطه في حكومة تيدو وكانها تشاركية، ولكن القول الفصل فيها سيبقى بيد نتنياهو، أساسا، مدعوما من فريقه. فبعد أن فكك نتنياهو تحالف «أرزق أبيض» تحت غطاء «وضعية الطوارئ الخطيرة التي تعيشها إسرائيل»، وانسحب حزب «مناعة لإسرائيل» برئاسة بيني غانتس من تلك الشراكة، وجد نفسه أمام معضلة في توزيع الحقائب الوزارية والمناصب البرلمانية، لأن ما توفر لديه ولشركائه الأكثر إخلاصا، المتدينين المتزمتين الحريديم، لم يكن كافيا. ورأى أن التخفيف هو باستبعاد كتلة «يمينا، اليمينية الاستيطانية، التي تمثل التيار الديني الصهيوني، عن طريق تقديم عرض وزاري، معروف مسبقا أنها سترفضه، وهذا ما حصل، ولكن ليس قبل أن أضعف نتنياهو هذه الكتلة، بسحب نائب منها، رئيس حزب «البيت اليهودي»

ليسد له حقيبة القدس، بلا صلاحيات محددة لها. بهذا، يرى نتنياهو أنه حقق ثلاثة أهداف: ضمن حقائب أكثر لنواب حزبه، وثانيا أضعف هذه الكتلة، وفرض عليها الجلوس تحت خيمة نتنياهو في حكومة تستشهد الكثير من القلائق، وعدم الثقة المتبادلة، وحتى أن استكمال سنواتها الثلاث المحددة بموجب الاتفاق، ليس مضمونا، حتى الآن.

وكذا بالنسبة لشريك غانتس، رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي «فتح النار» على نتنياهو، منذ أن خلع البرزة العسكرية مكرها، في العام ٢٠١١، وكان من ضمن كبار الجنرالات وقادة الأجهزة الاستخباراتية الذين هاجموا نتنياهو ونهجه، فحتى لو بقي لدورة أخرى، فلن يكون بذات القوة التي حققها مع حلفائه في ثلاث جولات انتخابية. وكذا بالنسبة لشريك غانتس، رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي «فتح النار» على نتنياهو، منذ أن خلع البرزة العسكرية مكرها، في العام ٢٠١١، وكان من ضمن كبار الجنرالات وقادة الأجهزة الاستخباراتية الذين هاجموا نتنياهو ونهجه، فحتى لو بقي لدورة أخرى، فلن يكون بذات القوة التي حققها مع حلفائه في ثلاث جولات انتخابية.

وكذا بالنسبة لشريك غانتس، رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي «فتح النار» على نتنياهو، منذ أن خلع البرزة العسكرية مكرها، في العام ٢٠١١، وكان من ضمن كبار الجنرالات وقادة الأجهزة الاستخباراتية الذين هاجموا نتنياهو ونهجه، فحتى لو بقي لدورة أخرى، فلن يكون بذات القوة التي حققها مع حلفائه في ثلاث جولات انتخابية. وكذا بالنسبة لشريك غانتس، رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي «فتح النار» على نتنياهو، منذ أن خلع البرزة العسكرية مكرها، في العام ٢٠١١، وكان من ضمن كبار الجنرالات وقادة الأجهزة الاستخباراتية الذين هاجموا نتنياهو ونهجه، فحتى لو بقي لدورة أخرى، فلن يكون بذات القوة التي حققها مع حلفائه في ثلاث جولات انتخابية.

التي تشكل قاعدة الصهيونية. في المقابل، لا يحظى ما يعتبره الجمهور الواسع، بأغلبيته الساحقة، «قيمة أساسية عليا» (حق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل ويفضل عليها كل القوي الأخرى التي يحتقرها القضاء، لا الجمهور الواسع، أكثر أهمية؛

لا شك في أن هذا الهجوم يعجز، من ضمن أمور أخرى، عن فائض القوة لدى هذا اليمين الجديد، الأخذ بالتراكم أكثر فأكثر، والذي يستمدّه من جهة مكلمة وموازنة، بالإضافة إلى حجم التأييد الذي يحظى به من فئات الفاع، من ضعف القوى التي تطرح نفسها كبديل له وهي في الواقع الفعلي أقرب إليه، ولا سيما من حيث طروحاتها السياسية، ومن حيث رخاوتها في مكافحته على الضعد كافة، بل ورخفها إلى التحالف معه، كما دلت على ذلك مؤخرا اتفاقية الائتلاف الحكومية التي تم إبرامها بين حزبي الليكود وأرزق أبيض» ووضعت الأساس لتأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وكان في طبيعة هذه القوى «اليسار الصهيوني» بقيادة حزب العمل، الذي قرر الانضمام إلى حكومة نتنياهو الخامسة، وكشريك مع حزب «أرزق أبيض» برئاسة هذا الأخير.

ومعروف أن العمل حصل في الانتخابات الأخيرة، التي جرت يوم ٢٠ آذار ٢٠٢٠، على ثلاثة مقاعد ضمن التحالف بين أحزاب العمل وغيرشر وميرتس، وهي أسوأ نتيجة حصل عليها الحزب في تاريخه.

وتجمع كثير من التحليلات (تطلع ص ٨) على أن حزب العمل بظوته هذه أنهى دوره التاريخي بشكل شبه نهائي، وسوف يتكسر ذلك في اندماج الحزب ضمن تحالف «أرزق أبيض». وحتى هذا الاندماج، كان العمل هو الحزب الأكبر في كل التحالفات التي قام بعقدها، وطبعا فشلت في تحقيق حلمه بالعودة إلى صدارة الحلبة السياسية- الحزبية، ولكن هذه المرة ينضم الحزب إلى «أرزق أبيض» وهو صغير جدا (ثلاثة أعضاء كنيست، واحدة منهم اختارت البقاء في المعارضة).

هنا تجدر الإشارة إلى أن القواعد الانتخابية للعمل كانت في العقدتين الفأثنتين قواعد انسيابية وغير ثابتة، وكان مهما الوحيد هو العودة إلى سدة الحكم، فكانت تترك التصويت لحزب العمل وتقوم بالتصويت لكل حزب يظهر ويقدم بديلا عن حكم اليمين، وإن في الظاهر، ولذا كانت هذه الانسيابية أحد أهم أسباب فشل الحزب، خاصة وأنه أيضا لم يقدم على ما من شأنه أن يكبح هذه الانسيابية بل أدى إلى تعزيزها على خلفية صراعاته الداخلية المستمرة، ومن جراء انضمامه إلى حكومات يمينية أفقدته هيئته كحزب سلطة (كما حدث عند انضمام بنيامين بن إليعازر إلى حكومة مع الليكود برئاسة أريئيل شارون، وانضمام عمير بيرتس إلى حكومة مع حزب كديما المنحل برئاسة يهود أومرت، وانضمام يهود باراك إلى حكومة مع الليكود برئاسة نتنياهو). ويمكن التذليل بأن القواعد الانتخابية للحزب كانت تنتقل بسرعة لعجزد فهوور أي بارقة أمل جديدة بالتغيير، فمرة صوتت لكديما، ومرة لحزب «بوجد مستقبل»، وهذه المرة صوتت على ما يبدو لتحالف «أرزق أبيض».

كما تطرق غانتس إلى محاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشبهة ارتكاب مخالفات فساد وتصريحات هذا الأخير التي هاجم فيها المحكمة وجهاز تطبيق القانون، فقال: «كان هناك كلام كثير حول المحكمة هذا الأسبوع. أعود وأكرر بشكل واضح وقاطع أنه مثلما أن دولة إسرائيل بحاجة إلى حكومة تقوم بعملها، فإنها بحاجة إلى جهاز قضائي قوي ومستقل». وأضاف: «إن الحفاظ على سلطة القانون ليس أمرا شخصيا وإنما مسألة قومية. وسلطة القانون والمساواة هما قيمتان عاليتان في النظام الديمقراطي، ولدينا كافة الأدوات من أجل الحفاظ عليهما وستستخدمها إذا دعت الحاجة إلى ذلك». وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي يكرر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أنه سيبدأ بإجراءات تنفيذ مخطط ضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل بحلول مطلع تموز المقبل، فإن غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي يعارضتهم لتنفيذ الضم الأحادي الجانب وحذروا من عواقب ذلك، ولا سيما من احتمال أن يرد الفلسطينيين بانتفاضة جديدة، ومن احتمال أن يتسبب ضم منطقة غور الأردن بتدهور العلاقات بين إسرائيل والأردن.

الاسرائيلي المنتهز
ملحق نصف شهري يصدر عن
مطار
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

من أين يستمد اليمين

الإسرائيلي الجديد فائض قوته؟

بقلم: أنطوان شلحت

خصصنا معظم مواد هذا العدد لموضوعين متصلين: الأول، موضوع تصعيد هجوم اليمين الإسرائيلي الجديد الحاكم على الجهاز القضائي وفي طبيعته المحكمة العليا؛

الثاني، موضوع شبه تبخر «اليسار» بماركته الإسرائيلية المعروفة باسم «اليسار الصهيوني»، وبالأساس على خلفية أدائه المتناقض والمعطوب وما أسفر عنه ذلك من تلاشي التأييد الجماهيري العام تقريبا له، كما أظهرت نتائج آخر جولة من جولات الانتخابات الثلاث التي جرت خلال العام الأخير، شأن ما كانت عليه نتائج الجولتين اللتين سبقتها.

ولئن كان مقال رئيس الكنيست الجديد ياريف ليفين من الليكود، الذي كتبه قبل نحو عامين وقمنا بترجمته الآن (تطلع ص ٣)، فيه ما يمثل بريق أخاذ على ماهية الموضوع الأول، فلا بدّ من أن نشير في الوقت عينه إلى أن ليفين نفسه كان من المؤسسين لوجهة هذا الهجوم اليميني الأزعن نحو الجهاز القضائي والمحكمة العليا منذ بدء ما أصبح يعرف بعهد بنيامين نتنياهو، مع عودته إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية قبل أكثر من عقد، وهو ما سبق أن توقفتنا عنده مرات عديدة.

ومع أن الهجوم على المحكمة العليا يأتي هذه المرة تحت غطاء الشروع في محاكمة نتنياهو بشبهات فساد (تطلع ص ٧)، فإن غاياته أبعد مدى بكثير.

وهي الغايات التي تشف عنها أقوال ليفين التالية: «تسبب القطيعة القائمة بين قضاة المحكمة العليا، من جهة، وجمهور المواطنين في إسرائيل وممثليهم المنتخبين، من جهة أخرى، في كثير من الأحيان، مسأ خطيرة بطابع الدولة اليهودي. منذ قيام الدولة، سن منتخبي الجمهور قوانين الهدف منها هو المحافظة على هوية الدولة، بكونها دولة القومية اليهودية، إلا أن ضم المحكمة العليا للحداد والمتواصل بصلاحيات المشرع أدى، بصورة فعلية، إلى مس مباشر بمكانة القومية اليهودية في دولة إسرائيل، وهذا، وسط تعلق القضاة المتصنّع بحق كونيّة، ظاهريا، وتفويضها على قيم الأساس التي تشكل قاعدة الصهيونية. في المقابل، لا يحظى ما يعتبره الجمهور الواسع، بأغلبيته الساحقة، «قيمة أساسية عليا» (حق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل ويفضل عليها كل القوي الأخرى التي يحتقرها القضاء، لا الجمهور الواسع، أكثر أهمية؛

لا شك في أن هذا الهجوم يعجز، من ضمن أمور أخرى، عن فائض القوة لدى هذا اليمين الجديد، الأخذ بالتراكم أكثر فأكثر، والذي يستمدّه من جهة مكلمة وموازنة، بالإضافة إلى حجم التأييد الذي يحظى به من فئات الفاع، من ضعف القوى التي تطرح نفسها كبديل له وهي في الواقع الفعلي أقرب إليه، ولا سيما من حيث طروحاتها السياسية، ومن حيث رخاوتها في مكافحته على الضعد كافة، بل ورخفها إلى التحالف معه، كما دلت على ذلك مؤخرا اتفاقية الائتلاف الحكومية التي تم إبرامها بين حزبي الليكود وأرزق أبيض» ووضعت الأساس لتأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وكان في طبيعة هذه القوى «اليسار الصهيوني» بقيادة حزب العمل، الذي قرر الانضمام إلى حكومة نتنياهو الخامسة، وكشريك مع حزب «أرزق أبيض» برئاسة هذا الأخير.

ومعروف أن العمل حصل في الانتخابات الأخيرة، التي جرت يوم ٢٠ آذار ٢٠٢٠، على ثلاثة مقاعد ضمن التحالف بين أحزاب العمل وغيرشر وميرتس، وهي أسوأ نتيجة حصل عليها الحزب في تاريخه.

وتجمع كثير من التحليلات (تطلع ص ٨) على أن حزب العمل بظوته هذه أنهى دوره التاريخي بشكل شبه نهائي، وسوف يتكسر ذلك في اندماج الحزب ضمن تحالف «أرزق أبيض». وحتى هذا الاندماج، كان العمل هو الحزب الأكبر في كل التحالفات التي قام بعقدها، وطبعا فشلت في تحقيق حلمه بالعودة إلى صدارة الحلبة السياسية- الحزبية، ولكن هذه المرة ينضم الحزب إلى «أرزق أبيض» وهو صغير جدا (ثلاثة أعضاء كنيست، واحدة منهم اختارت البقاء في المعارضة).

هنا تجدر الإشارة إلى أن القواعد الانتخابية للعمل كانت في العقدتين الفأثنتين قواعد انسيابية وغير ثابتة، وكان مهما الوحيد هو العودة إلى سدة الحكم، فكانت تترك التصويت لحزب العمل وتقوم بالتصويت لكل حزب يظهر ويقدم بديلا عن حكم اليمين، وإن في الظاهر، ولذا كانت هذه الانسيابية أحد أهم أسباب فشل الحزب، خاصة وأنه أيضا لم يقدم على ما من شأنه أن يكبح هذه الانسيابية بل أدى إلى تعزيزها على خلفية صراعاته الداخلية المستمرة، ومن جراء انضمامه إلى حكومات يمينية أفقدته هيئته كحزب سلطة (كما حدث عند انضمام بنيامين بن إليعازر إلى حكومة مع الليكود برئاسة أريئيل شارون، وانضمام عمير بيرتس إلى حكومة مع حزب كديما المنحل برئاسة يهود أومرت، وانضمام يهود باراك إلى حكومة مع الليكود برئاسة نتنياهو). ويمكن التذليل بأن القواعد الانتخابية للحزب كانت تنتقل بسرعة لعجزد فهوور أي بارقة أمل جديدة بالتغيير، فمرة صوتت لكديما، ومرة لحزب «بوجد مستقبل»، وهذه المرة صوتت على ما يبدو لتحالف «أرزق أبيض».

الحكومة الإسرائيلية قد تؤجل موعد البدء بإجراءات ضم أجزاء من الضفة!

غانتس: خطة «صفقة القرن» تنطوي على فرصة سياسية وعلى إسرائيل انتهازها

ذكر وزير التعليم العالي وموارد المياه الإسرائيلي زئيف إلكين (الليكود) أن الحكومة الإسرائيلية قد تؤجل موعد البدء بإجراءات ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل، والذي حدده رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مع بداية يوليو المقبل.

وأضاف إلكين في سياق مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي أول أمس (الأحد)، أن الموعد المذكور قد يتم تأجيله أيام أو ربما أسابيع، وأشار إلى أن تأجيل الإعلان قد يكون بسبب التأخر في عمل لجنة ترسيم خريطة الضم، وأكد أن اللجنة تعمل على الخريطة وقد يستغرق ذلك بعض الوقت.

على صعيد آخر استمرت حملة التنديد في العالم بنية إسرائيل ضم مناطق من الضفة الغربية إليها.

وحذرت النمسا إسرائيل يوم الجمعة الفائت من مغبة نيتها ضم أجزاء من الضفة الغربية إليها، وقالت إن ذلك يمثل انتهاكا للقانون الدولي، وقال وزير الخارجية النمساوي ألكسندر شالنبرغ لصحيفة «دي برس» النمساوية إن أي عملية ضم أراض من الضفة بشكل أحادي الجانب من طرف إسرائيل مخالفة للقانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن الدولي منذ سنة ١٩٦٧. وأضاف شالنبرغ أنه أوضح موقف النمسا بهذا الشأن لوزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي.

الفأثت أنه حدد موعدا في تموز لتنفيذ خطته لغرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية وغور الأردن، وأكد أنه لا ينوي تغيير هذا الموعد.

من ناحية قال وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، رئيس «أرزق أبيض»، إن خطة «صفقة القرن» تشكل فرصة سياسية وعلى إسرائيل انتهازها.

وأضاف غانتس في تصريحات أدلى بها في مستهل الاجتماع الذي عقده كتلة «أرزق أبيض» في الاسبوع الماضي، أن أمام إسرائيل في الوقت الحالي فرص سياسية مطروحة من شأنها أن تغير وجه المنطقة وفي مقدمها خطة ترامب. وتابع: «في الأسابيع القريبة المقبلة سنسحب بشكل مهني وبواسطة وزارة الخارجية وجهاز الأمن سبل العمل الصحيحة من أجل تحقيق النتائج التي ستحافظ على مصالحنا الأمنية والسياسية. وسنعمل بحكمة ومسؤولية لأنه هكذا فقط بإمكاننا الحفاظ على أمن إسرائيل».

وتطرق غانتس إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة فقال إنه شارك في تأليفها لأن الشعب بحاجة إلى الوحدة ولأن تأثير فيروس كوروننا على الجميع درامي، وأشار إلى أن الحكومة تسعى في الوقت الحالي لمواجهة الموجة الثانية من انتشار هذا الفيروس وإلادة الأزمة في الأمد البعيد لأنها قد تكون طويلة.

[ب. جرابيسي]

محور خاص- النظام الصحي في إسرائيل

فيروس الإهمال:

ما الذي فعله السياسيون وواضعو الأنظمة لغرض تعزيز النظام الصحي في إسرائيل؟

بقلم: نوريت كنيدي

تعريف:

تتحدث الكاتبة في هذا المقال المنشور في مجلة «ليبيرال»، وهي صحافية ومحركة برامج إخبارية إذاعية في راديو الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل)، عن نظام الموازنة المعطوب الذي تعاني منه المستشفيات دائماً؛ عدم التنسيق بين الحكومة والمستشفيات والصناديق الطبية؛ النقص المتزايد في الأطباء والأساليب التي عفا عليها الزمن. بهذه الطريقة تخلى السياسيون وواضعو الأنظمة عن النظام الصحي، وهو ما يدفعه إلى الاعتماد أكثر على تبرعات القطاع الخاص وإلى تقليص عدد العاملين فيه إلى الحد الأقصى.

«إننا نحث مواطني إسرائيل على الخروج ومطالبة الحكومة بتنفيذ توصياتها والوفاء بالتزاماتها، كما يقتضي قانون التأمين الصحي الحكومي، الذي يستند إلى مبادئ المساواة والعدالة والتكافل المتبادل». بهذه الكلمات يختم تقرير من ٣٠ صفحة وضعته لجنة شعبية عامة مؤلفة من ائتلاف واسع النطاق. وقد استمع أعضاء اللجنة، بقيادة القاضيين المتقاعدتين د. دافنا أفنثيلي وميخال ليفيت، إلى عشرات الشهود وجرت قراءة آلاف الوثائق. يسود اعتقاد، ساذج إلى حد ما، أنه فقط لو تم تقديم التقرير للجمهور قبل الجولة الأولى من الانتخابات (من أصل ثلاث جولات) في نيسان ٢٠١٩، فلان أزمة النظام الصحي ستصبح قضية مهمة في الحملات الانتخابية وفي المفاوضات الائتلافية.

لكن النهاية معروفة جيداً. فضيحة الجهاز الصحي لم تطف في مركز أية معركة انتخابات، فيما عدا المحاولة الضئيلة من قبل «كحول لفان» (لرزق أبيض) لاستخدام ذلك التقرير في الحملة الانتخابية الأخيرة، جزئياً، قبل أن يتفكك الحزب بعد الانتخابات. والحكومة التي تشكلت في نهاية المطاف في ظل أزمة كورونا، قد تستثمر في نظام الرعاية الصحية، ولكن ربما ليس بسبب التقرير الشعبي القاسي المذكور، بل بسبب الأزمة. والأهم من ذلك، لأن الإجراءات القاسية التي اتخذت في سبيل إدارة الأزمة، والتي أدت إلى ضرر هائل في الاقتصاد، تعود بشكل رئيس إلى ارتفاع معدل الإصابات الذي لم يستطع النظام الصحي الاستجابة له بسبب أوجه القصور فيه. وهي أوجه القصور التي يعرفها الجميع، ولكن لم يكلف أحد نفسه عناء حلها. على أي حال، في الاتفاق الذي أدى إلى تشكيل «حكومة الطوارئ» لا يوجد ضمان لمستقبل النظام الصحي.

هل سوف يتذكر أحد بعد خفوت لهيب معركة الكورونا أية عود و احتياجات؟ لا تراهنوا على ذلك.

كل شيء يبدأ بالمال الذي يأتي من خطين رئيسيين

من أجل فهم طريقة وضع موازنة النظام الصحي في إسرائيل، يحتاج المرء إلى شهادة دكتوراه: يأتي المال من خطين رئيسيين، يصبان في التأمين الوطني (المؤسسة التي تشكل جهاز الضمان الاجتماعي في إسرائيل). الخط الأول هو الضريبة الصحية التي ندفعها جميعاً، والأخر هو ميزانية الدولة. يتم توزيع الأموال على الصناديق الطبية حسب معادلة الراتب. دونها حاجة إلى الجلوس على مقاعد كلية الاقتصاد، يمكننا القول: يعد هذا نوعاً من «دفعة الثمن» لكل مؤمن وفقاً لبيانات مثل العمر والجنس ومكان الإقامة وما شابه، وبالتالي ترجمة عدد المؤمنین إلى الميزانية. تذهب الأموال في الواقع إلى الصناديق الطبية، وهي «شركات التأمين الصحي» لدينا، والتي تشتري الخدمات الطبية من مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات - الأدوية، والجسر الصحي، والأطباء المستقلين، وما إلى ذلك - ولكن أهم مقدمي الخدمات، بالطبع، هي المستشفيات. يتم تحديد السعر من خلال المفاوضات بين صناديق المرضى والمستشفيات - كل

بالبط، تستثمر المستشفيات في الخدمات الأكثر ربحية بالنسبة لها والتي تمنحها مكانة، مثل أجنحة الولادة والعلاجات الاختيارية وما شابه ذلك، وبالتالي، إذا كان سعر يوم استقبال المريض في قسم الأمراض الباطنية، على سبيل المثال، مرتباً لهم، فسيستثمرون أيضاً في هذه الأقسام.

تفضيلات وزارة الصحة

يجب أيضاً تضمين خصائص المستشفيات العامة في هذا الوضع بالغ التعقيد. بعض المستشفيات حكومي - مثل: إيلخوف، رمام، زيف، شيبا وغيرها. بينما ينتمي البعض الآخر إلى صندوق المرضى العام كالبيت، مثل: بيلنسور، سوروكا، هعيمق، يوسف طال وغيرها، وبعض المستشفيات غير ربحية تمتلكها جمعيات، مثل هاسا وشعاري تسيدك. ليندر تقول: «تعاني جميع هذه المستشفيات من عجز، لكن الحكومة ستقوم طبعاً بتعويض النقص في المستشفيات الحكومية دائماً ولن نخذلها، كما أنها

عندما يكون هناك جدال بين مستشفى وصندوق مرضى بشأن المدفوعات، فإن محكمة الاستئناف التي سبقت في الخلاف هي وزارة الصحة. وبطريقة ما لم تصل صناديق المرضى إلى هناك على الإطلاق». ووفقاً لمسؤول سابق في وزارة المالية، فإن «الكثير من عمل المالية يذهب على إيجاد التوازن بين تضارب المصالح القائمة بخصوص الأموال».

ميزانية الجهاز الطبي عبارة عن بنية متعددة الطبقات يقول تسفيكا رول، وهو مستشار تنظيمي عمل مع أطر عمل مختلفة مرتبطة أو تابعة للجهاز الصحي على مدى ٤٠ عاماً: «إن ميزانية الجهاز عبارة عن بنية متعددة الطبقات ملؤها الكوابح والتوازنات والألعاب اللانهائية ذات المعايير المتغيرة باستمرار، وعلى مر السنين تم تعطيل التوازن الدقيق الخاص بتوزيع الميزانيات والموارد». ووفقاً لرؤيته: «بدأت الأزمة تتسلسل بشكل زاحف. في كل مرة يخفزون فيها القليل من ملحق الميزانية. أحياناً لم نقم بتحديث سلة الخدمات الصحية، وكانت هناك بعض الأزمات، وأحياناً أخرى قاموا بتقليص بعض الإضافات، وعلى مر السنين تم فتح حفرة من العجز بقيمة ٢٠١٥ مليار شيكل. الجهاز يعرف كيفية استيعاب هذه الحالة بسبب المهوبين الذين يعملون فيه. النظام كبير ولكنه جيد، لكنه يراكم الكثير من المعاناة غير الضرورية على المرضى ويؤدي إلى إرهاق كبير للعاملين مقدمي الرعاية الصحية، والنقص هو أكبر الألفام، حيث يعيش النظام على برميل من بارود، في وضع من النقص والجوع الدائم، وهو الذي نشأ منذ سنن قانون التأمين الصحي الحكومي في العام ١٩٩٤. لقد كان من الضروري القيام بتحديث الميزانية فيه بانتظام، لكن لم يتم ذلك. فجاءت الخصائص الديمغرافية وشيخوخة السكان والتقنيات المتغيرة وأدت إلى تآكل الميزانية».

اقتصاد الصحة لا يسلك مثل أي اقتصاد طبيعي.

ساعدت هدا.سا. ولكن بشكل عام، المستشفيات الخاصة والعامية - تلك التي تتبع إلى المنظمات غير الربحية أو صناديق المرضى - كلها كانت تنظر إلى العجز من الأسفل، جميعها، باستثناء مستشفى واحد، وصلت إلى وضع تطلب أن يقوم بمرافقتها محاسب معين» في قول ملكية المستشفيات هي ذاتها مشكلة إشكالية مثل التنازل عن المطالبات والمتطلبات. هذه هي الطريقة التي تنشأ فيها تعيبة كبيرة للصناديق لوزارة المالية. وهي لا تحدد حتى الأجور - المنصوص عليها في اتفاقيات جماعية. كل شيء محدد الثمن: الأجر، سعر يوم الاستشفاء وهلم جرا». وفقاً لمسؤول كبير سابق في أحد صناديق المرضى، فإن «٥٠٪ من العلاج الذي يتلقاه الجمهور خلال العام هو علاج مجتمعي. وهذا إشكالي. ففي كل عام، أفقر إلى المال، ولأن المدير التنفيذي للمندوق لا يمكنه التحكم إلا في جزء صغير من الأشياء - يجري خلق استيعاب أشخاص وتقليل خدمات البنى التحتية والتطوير».

تقول ليندر: «إن إقرار الأنظمة ثقيل للغاية». فعلى سبيل المثال، صناديق المرضى ملزمة بجباية حد أدنى من الأموال من المستشفيات، حتى لو كانت لا تزيد إرسال المرضى إلى هناك. وهناك أيضاً سعر بالحد الأقصى، حيث تدفع الصناديق مبلغاً أقل بكثير عن كل من يدخل المستشفى. هذه الطريقة تقيد المصروفات، وهذا هو جانبها الإيجابي، ولكنها أيضاً تخلق حوافز مشوهة، لأنها تقلل في الواقع من الدافعية والرغبة في تطوير الخدمات في داخل المجتمع - لأنه من نقطة معينة يصبح الدفع عن كل من يدخل المستشفى متديناً جداً».

بالطبع، تستثمر المستشفيات في الخدمات الأكثر ربحية بالنسبة لها والتي تمنحها مكانة، مثل أجنحة الولادة والعلاجات الاختيارية وما شابه ذلك، وبالتالي، إذا كان سعر يوم استقبال المريض في قسم الأمراض الباطنية، على سبيل المثال، مرتباً لهم، فسيستثمرون أيضاً في هذه الأقسام.

يوضح مسؤول كبير سابق في أحد صناديق المرضى:

أعداد كبيرة من الأطباء المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق ستخرج للتقاعد ما سيعمق الهوة الموجودة أصلاً

جميعها تتراجع. لذا فإن أدوات توحيد المعايير أقل فعالية، وبالنسبة لي من الأفضل زيادة عدد المتعلمين في إسرائيل، وفقاً للأنظمة والمناهج الإسرائيلية. وتوقع بعد ذلك من الدولة أن تقول لهؤلاء الأطباء: أنا ملتزمة بتوفير وظائف لكم جميعاً».

وبحسب فيلدمان، فإن بعضاً من مئات الأطباء الذين يجلسون في المنزل بلا عمل قد درسوا في الخارج، والجهاز الصحي غير قادر على الاستجابة لطلبهم التوظيف. في نهاية فترة التدريب، من المفترض أن تحصل على أخصائي، ولكن هناك نقص في المتخصصين في إسرائيل، وفي الوضع الراهن يجب انتظار طبيب أعصاب أطفال لمدة ١١ شهراً أو طبيب روماتيزم لمدة تسعة أشهر.

يقول ساعر، المدير التنفيذي لشركة مكابي، إنه يمكن التغلب على بعض الأزمات من خلال التخصص في عيادات عامة. «هناك مجالات يمكنني فيها تدريب المتدربين، وهو أرخص بالنسبة لي من المستشفيات، إذا كان بوسعي أن أكون شريكاً رئيسياً في التدريب، فقد يكون هناك المزيد من الأطباء؛ هناك نقص في أماكن التخصص. على سبيل المثال أطباء الأطفال. إنها مهنة تمارس في العيادات داخل المجتمع، ٩٠٪ ممن يلومون بها موجودون في عيادات ومرافق داخل المجتمع. عندما ينتهي الطبيب من التدريب في المستشفى، فإنه لا

وثماني سنوات مضت، كان ٣٥٠ طبيباً يتدربون سنوياً في أربع كليات طبية، ومع زيادة الطلب والاحتياجات، كان يجب زيادة التدريب. يبلغ حجم التبدل السنوي اليوم حوالي ١١٠٠٠٠٠ طبيب، لذلك نشأت فجوة كبيرة. لقد تقلصت في السنوات الأخيرة مع إضافة كليات الطب وزيادة الأعداد، والأن يوجد حوالي ٨٠٠ خريج كل عام، وهناك حاجة إلى حوالي ٥٠٠ طبيب إضافي كل عام لتلبية احتياجات النمو السكاني». يضيف فيلدمان: «في إسرائيل، لا يتدرب الأطباء وفقاً لاحتياجات الجهاز، ولذلك يتم سد الفجوة بين من يتروكون وظائف الأطباء ومن يتم تأهيلهم لها. من قبل الأطباء الذين لم يدرسوا في إسرائيل، مما ينتج مجموعة كبيرة ومتنوعة من المعايير المختلفة، ويتطلب توحيد المعايير».

مئات الأطباء يجلسون في المنزل بلا عمل

رداً على السؤال: «ألا تقوم الامتحانات والاختبارات في إسرائيل بتوفير توحيد المعايير هذا؟»، يقول: «يعتمد الأمر على كيفية النظر إليه. يمكن الترتب على الامتحانات ومعاودة إجراء الامتحان حتى اجتيازها. على سبيل المثال، في فترة التدريب، كان يأتي متدربان في كل مرة إلى التدريب وكان بالإمكان التعرف على قدراتهم. أما اليوم، فيصل ١٢-١٥ طبيباً متدرباً في نفس الفترة الزمنية، وبالتالي فإن القدرة على تقييمهم



(أغب)

يقول مسؤول المالية السابق الذي عمل مع الجهاز الصحي: «إن المفهوم خلف وضع ميزانية للجهاز الصحي هو مفهوم متطرف. هناك فشل اقتصادي يسمى 'العرض يخلق الطلب'». ويتابع: «قم بوضع جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي MIR في الصعراء، وستمتلئ قوائم المنتظرين في الدور حتى النهاية. في عالم الطب، سيتم ابتلاع أي شيء له فائدة طبية. أي مبلغ موجه إلى الجهاز - سيتم ابتلاعه، لذلك تم بناء الجهاز بحيث تكون هناك قيود كبيرة على الميزانية ويعتمد ضبط النفس».

في الواقع، يعتبر الجهاز في إسرائيل فعالاً للغاية. وهو يعمل على الرغم من البيانات والإحصائيات التي تضعه في أسفل المؤشرات المعمول بها في الدول الغربية. في العام ٢٠١٧، بلغ الإنفاق القومي على الصحة ٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط ٨٩٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

حتى شهر كانون الثاني ٢٠١٩، كان هناك ١٧٧٨ سرير مستشفى لكل ١٠٠٠ شخص، مقارنة بـ ٢٠٢ في العام ٢٠١٠، و٣٠٣ في العام ١٩٧٧. اعتباراً من العام ٢٠١٦، كان هناك ٥ ممرضين وممرضات لكل ١٠٠٠ سرير، مقارنة بـ ٩٣ في متوسط منظمة التعاون الاقتصادي وإسرائيل، وفقاً لتقدير طبي معقول، ونوعية معقولة، في غضون فترة زمنية معقولة وعلى مسافة معقولة من مكان إقامة المؤمن عليه، وكل ذلك ضمن مصادر التمويل المتاحة لصناديق المرضى. (...) سيتم توفير الخدمات الصحية مع الحفاظ على كرامة الإنسان، وحماية الخصوصية والحفاظ على السرية الطبية» (من قانون التأمين الصحي الوطني، البند ٣).

يعرف حتى كيف يعمل في داخل المجتمع. لقد خضنا حرباً شعواء لمدة سبع سنوات، وفي نهايتها تركزت نقابة الأطباء بالسماح لمن يريد بإجراء نصف سنة من التخصص في العيادات داخل المجتمع. لكن الدكتور زئيف فيلدمان، رئيس منظمة أطباء الدولة ورئيس المستشفيات نفسها، يصز على أنه «لا توجد شؤون ومصالح نقابية هنا». «هناك أجزاء من التخصصات التي خضعت للتدريب في العيادات داخل المجتمع، ولكن يجب أخذ هدف التدريب في الاعتبار: كشف المتدرب على أكبر مجموعة متنوعة من الحالات الطبية حتى يتمكن من الاستجابة وتوفير الردود عند العمل كطبيب مستقل. خذ طبيب أطفال كان في قسم الأطفال بمستشفى واكتشف على حالات مرضية شديدة من الفشل الكلوي وأمراض الروماتيزم وعرف من قرب أشكال العلاج - ربما لن يحتاج كل هذا كطبيب أطفال، ولكن من المهم أن تكون لديه تجربة أمام هذه الأمراض والتعرف عليها أيضاً، لذا يجب أن يكون توازن مناسب بين التخصص في المستشفى والتخصص في عيادات المجتمع. لا أعارض نقل بعض التدريب إلى عيادات المجتمع، ولا يتطلب المجلس العلمي للجمعية الطبية توجهات وخبرات نقابية لدراسة جوه هذا التخصص، وهناك لجان مهنية يجلس فيها خبراء من مختلف مجالات المراقبة، هناك عملية ديناميكية قائمة وفاعلة».

في العام ٢٠١٦، كان عدد الأطباء والأطباء الفاعلين في إسرائيل ٣٩ طبيب لكل ١٠٠٠ شخص مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٣٣.٣. أرقام متقاربة. ولكن الفجوة تقع في مكان آخر - فقد كان معدل خريجي الطب في إسرائيل لكل ١٠٠ ألف شخص ٦٨، مقارنة بالمتوسط في الدول المتقدمة الذي وصل إلى ١٢١. في السنوات القادمة، من المتوقع أن تخرج إلى التقاعد أعداد كبيرة من الأطباء الذين جاءوا إلى إسرائيل كجزء من الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفيتي السابق في التسعينيات. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التقاعد إلى تعميق الهوة الموجودة والقائمة أصلاً فيما يتعلق بال القوى العاملة.

يقول البروفيسور شوخي شيمر، رئيس مجلس إدارة شبكة أستا ومؤسس المستشفى في أشدود، والمدير العام السابق لوزارة الصحة والرئيس التنفيذي لشركة مكابي، إن «المشكلة الرئيسية هي قدرتنا على الاستفادة من القدرات الطبية والعلمية الموجودة هنا - سواء في المستشفيات أو صناديق المرضى. بقدر غير كبير من الاستثمارات يمكن زيادة عدد الوظائف. لقد تم تحديد نسب الوظائف الطبية في السبعينيات وهي لم تتغير منذ ذلك الحين». شيمر يؤكد أنه ليس هناك ساحر بمقدوره تحسين الوضع في غرف الطوارئ. «إذا لم تتم إضافة الأطباء والممرضين فلن يتم حل

تغطية خاصة

«على طاولة الحكومة الإسرائيلية الجديدة». توصيات لإصلاحات سياسية وأدائية

ضرورة الخروج من المأزق الدستوري. السياسي الذي حال دون تشكيل حكومة طوال ٥٠٠ يوم رغم الانتخابات المتكررة

*تشريعات وإجراءات لإعادة تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، التشريعية (الكنيست)، التنفيذية (الحكومة) والقضائية (المحكمة العليا بوجه خاص)

* تشكيل جهاز حكومي داخلي، حيادي، لمحاربة الفساد السلطوي*



(إبنا)

٢. تعزيز منظومات التأهيل المهني وتقديم محفزات حكومية للانخراط في عمليات التأهيل المهني؛
٣. إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات القانونية في مجال العمل؛
٤. تقليص الأعباء البيروقراطية الإدارية، بما ينبغي أن يؤدي إلى التخلص من ازدواجية التعيينات والوظائف وتداخلها في العديد من المجالات، وهو ما يشكل بوابة واسعة للفساد السلطوي الإداري.

١. إجراء إصلاح شامل في سوق العمل، من أجل تحسين جودة رأس المال البشري ورفع إنتاجية العمل، بما يشمل إنشاء «مجلس قومي للتعليم» يكون مكلفاً بوضع استراتيجية قومية شاملة لجهاز التعليم، للتعليم العالي ولكل مجالات التأهيل المهني؛

نتنياهو وغانتس في أول اجتماع للحكومة الجديدة.

تحديد وتوضيح العلاقة ما بين صلاحيات رئيس الحكومة وصلاحيات «الكابينيت» (المجلس الوزاري المصغر)، بما في ذلك سن تشريع قانون جديد يحدد مواعيد النائم المجلس الوزاري المصغر وطريقة اتخاذ القرارات في جلساته، ذلك أن تنظيم هذه العلاقة بنص قانوني صريح وواضح من شأنه ضمان عدم استغلال القرارات في القضايا الأمنية لضرورات المناورات السياسية - الحزبية، بل تصميمها وتصويبها لخدمة هدف واحد مركزي هو: المحافظة على

«على طاولة الحكومة الجديدة» هو عنوان مشروع سياساتي أعده «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» يضع باحثو المعهد، في إطاره، توصيات بالإصلاحات الحيوية جداً التي ينبغي إدخالها على وجه السرعة في عمل الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأذرعها التنفيذية المختلفة. يذكر أن هذه الحكومة الجديدة (حكومة الطوارئ القومية) - تشكلت من تحالف حزبي الليكود، برئاسة بنيامين نتانياهو، و«أزرق أبيض»، برئاسة بنيامين غانتس، بصورة أساسية، إضافة إلى أحزاب صغيرة أخرى (العمل، يهودوت هتوراه، شاس) وحظيت بثقة الكنيست الإسرائيلي يوم ١٧ أيار الأخير، وهي الحكومة الإسرائيلية رقم ٣٥ (منذ تأسيس الدولة) وتضرب رقماً قياسياً غير مسبق من حيث عدد الوزراء (٣٤ وزيراً) ونواب الوزراء، منذ إقامة إسرائيل حتى اليوم.

توزعت هذه التوصيات على الوزارات المختلفة، بحسب تخصصاتها ومجالات عملها، من خلال تحديد القضايا الحارقة التي ستكون موضوعة على طاولة الوزراء الجدد في هذه الحكومة، كل حسب تخصص وزارته.

في التوصيات العامة، تلك التي تخص «نظام الحكم» في إسرائيل، وردت أربع توصيات مركزية هي:

١. تعديل طريقة تشكيل الحكومة، لضمان إمكانية وجود خيارين اثنين لتبادل السلطة، وهو ما يرمي إلى معالجة وإصلاح الوضع الدستوري - القانوني - السياسي/ الحزبي الحالي الذي أدخل إسرائيل في أزمة حكم متواصلة تمثلت في عدم القدرة على تشكيل حكومة جديدة طوال ٥٠٠ يوم، رغم إعادة الانتخابات مراراً. ويتمثل الإصلاح الموصى به هنا في وضع نص قانوني يقضي بأن يتم تكليف رئيس القائمة الانتخابية الأكبر (من حيث عدد المقاعد التي فازت بها في الكنيست) بتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات البرلمانية العامة وترؤس هذه الحكومة، من دون أية حاجة لتصويت منح الثقة في الكنيست.
٢. إجراء انتخابات داخلية (بريميريزي) في يوم الانتخابات العامة، لتعميق التزام أعضاء الكنيست ومسؤوليهم،

توصيات سياسية لوزير العدل الجديد:

تشريعات وإجراءات لتعزيز استقلالية السلطة القضائية

تتمارسها النيابة العامة على الادعاء البوليسي، العودة إلى محاولات توحيد الادعاء البوليسي مع النيابة العامة، توسيع صلاحيات مفوض شكاوى الجمهور ضد ممثلي الدولة في المحاكم المختلفة، وتحسين العمل في مجال فحص الشكاوى المقدمة ضد رجال الشرطة، التحقق فيها ومعالجتها.

تتطرق توصية أخرى، من بين التوصيات المقدمة إلى وزير العدل الجديد، إلى ضرورة صياغة لأحة جديدة ومحدثة بالقواعد الأخلاقية والمهنية التي ينبغي أن تسري على جميع الوزراء والوزارات، استناداً إلى «توصيات لجنة شمغار» في هذا الصدد: طهارة المعايير في القطاع العام، ينبغي أن تكون ثابتة ودائمة، لا أن تتحدد وفق قرارات قضائية متغيرة تصدر عن المحاكم أو وفق حالات عينية تعقب عزل وزير قُدمت لألحة اتهام جنائية بحقه.

تشمل التوصيات إلى وزير العدل الجديد، أيضاً، توصية بالدفن نحو إجراء إصلاح في مجال التحريض العنصري والحض على العنف، بحيث يجري تعديل مخالفتي التحريض العنصري والحض على العنف كما يرد تعريفهما في النص القانوني القائم اليوم، ليصبح في مقدور هاتين المخالفتين، أن نصهما القانوني، الحفاظ على حرية التعبير من جهة أولى، وتوفير الحماية اللائقة للقيم الديمقراطية الأخرى من جهة ثانية.

مجال التشريع. يشمل - من ضمن ما يشمل. توفير الدعم والمساعدة الكاملين للمستشار القانوني للحكومة من أجل الاستمرار في مساعي تنظيم الجهد التشريعي، بواسطة الانتقال إلى العمل وفق برنامج تشريعي سنوي، إلى جانب تحسين التنسيق والتعاون بين الحكومة والكنيست في هذا الجهد.

يقترح باحثو «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، في توصية أخرى، سن قانون جديد لحماية الخصوصية، وذلك في ضوء تجربة أزمة الكورونا والتحديات الجسام التي وضعتها أمام الحكومات وأذرعها التنفيذية، وخصوصاً - على سبيل المثال - في مجال رصد المواطنين ومراقبتهم بوسائل تكنولوجية متطورة، تستخدمها أجهزة المخابرات في ما تسميه «الحرب ضد الإرهاب»، تشكل - في محصلتها النهائية - اعتداء فظاً وصارخاً وخطيراً على خصوصية الأفراد، ويثير الحاجة مجدداً إلى تنظيم مسألة الحق في الخصوصية بصورة واسعة ومن خلال تعديل نصوص وأحكام قانونية قائمة و/ أو سن قوانين أخرى جديدة، بما يضمن أقصى درجات الشفافية المطلوبة في عمل تلك الأذرع الحكومية.

وتقترح التوصية أيضاً تنظيم العلاقات ما بين النيابة العامة، دائرة الادعاء في الشرطة وقسم التحقيقات مع رجال الشرطة (ماحش)، من خلال تعميق الرقابة التي

هذه اللجنة وتحسينه؛ على الوزير الجديد العمل من أجل تحديد وتثبيت التوازنات القائمة في اللجنة، من خلال صياغتها في نص قانوني فلام، وفي مقدمتها تقسيمه الأعضاء في اللجنة بين ممثلين عن الائتلاف الحكومي وممثلين عن المعارضة البرلمانية؛ إضافة إلى ضرورة تحسين عمل اللجنة في عدة مستويات، بما في ذلك منع تضارب المصالح، ورفع كفاءة أعضاء اللجنة المهنية، من خلال دورات تحضيرية للعمل القضائي، ويتعين على اللجنة، أيضاً، إطلاق مبادرات فاعلة من جانبها هي لضمان إدراج ممثلين عن مجموعات أقلية من المجتمع الإسرائيلي في لوائح المرشحين لإشغال كراسي القضاء، في درجات المحاكم المختلفة، وفي تركيبة الهيئات القضائية في الحاكم، وينبغي على الوزير التحقق من رفض وإجهاض أية محاولة لتسييس عمل لجنة تعيين القضاة وطريقة تعيينهم.

تقترح توصية أخرى تعديل أحكام أنظمة الطوارئ (الانتدابية) في الجهاز القضائي وتوزيع الصلاحيات بشأن الإعلان عن حالة الطوارئ ما بين وزير العدل ورئيس المحكمة العليا، وفي المقابل، تحسين وضبط عمل الطاقم المختص العاديه أيضاً: ١. ضرورة العمل على ضمان وزيادة تمثيل الدائم والمستمر عن حالة الطوارئ في إسرائيل. وتشمل التوصيات، أيضاً، تنفيذ برنامج إصلاحي في

وتنص هذه التوصية على عدم تضمين أي قانون أساس «فكرة التغلب» التي من شأنها، عملياً، انتزاع قدرة المحكمة العليا وصلاحياتها في مجال ضبط/ إلغاء أي نص قانوني - قانون كامل أو بنود محددة منه - بدعى أنه «غير دستوري»، لتعارضه من أحد قوانين الأساس. ٣. تشكيل جهاز حكومي داخلي، حيادي، لمحاربة الفساد السلطوي، تناط بهذا الجهاز مسؤولية الكشف عن مظاهر الفساد السلطوي، العمل لمحاربتها واجتثاثها، سواء من خلال توسيع وتعميق الحماية الممنوحة - قانونياً - لكل من يكشف عن مظاهر الفساد السلطوي، تحديد التقييدات على عمل مسؤول حكومي يخضع لإجراءات جنائية أو تأديبية، تمييز وتشديد الردع وتعزيز أذرع تطبيق القوانين، وبحث هذا كله، أيضاً، إلى تحسين مستوى الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات، توزيع الميزانيات العامة وطرق صرفها وغيرها.

تشمل التوصيات هنا جملة من المقترحات المختلفة، في مركزها سن «قانون أساس: التشريع» بحيث يشمل، أيضاً وبصورة أساسية، تحديداً تفصيلياً وواضحاً، بنص قانون أساس خاص، صلاحيات المحكمة العليا في كل ما يندرج تحت عنوان «الرقابة القضائية».

تفرد التوصيات حيزاً تركيبة «لجنة تعيين القضاة»، طرق عملها وأدائها، وتقترح «الإبقاء على لجنة تعيين القضاة»، لكن مع إدخال بعض التعديلات الرامية إلى تنجيج عمل

تنطلق التوصيات المقدمة إلى وزير العدل الجديد (أفي نيسانكورن - من «أزرق أبيض» من الحاجة الملحة إلى «تنظيم العلاقات بين سلطات الحكم الثلاث» (التشريعية/ الكنيست/ التنفيذية/ الحكومة؛ والقضائية/ المحاكم، وفي مقدمتها المحكمة العليا)، وهي تضع هذه المهمة على عاتقه شخصياً من خلال التأكيد على أنه هو المطالب بتخطيط وتنفيذ إجراءات عملية تساعد على تسوية وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث المذكورة، على نحو يضمن ويحمي استقلالية كل منها وقدرتها على القيام بمهامها بصورة ديمقراطية.

تقوم التوصيات هنا على ثلاث ركائز أساسية هي: ١. تعريف الجهاز القضائي، في نص قانون أساس، بأنه «السلطة القضائية»، بما يؤكد ضرورة وأهمية تعزيز استقلالية السلطة القضائية المؤسساتية، سواء في مجال الإجراءات القانونية، أو الميزانيات، أو تعيين مدير المحاكم أو إدارة القوى البشرية العاملة، الإدارية أو القضائية على حد سواء. ٢. سن قانون أساس خاص لتكريس المكانة الخاصة الممنوحة لقوانين الأساس وأسبقيتها على القوانين العادية، بغية تجنب إجراء تعديلات متواترة على قوانين الأساس، إلا ضمن مسار تشريعي خاص وبإغلبية ٧٠ عضو كنيست على الأقل في قراءة رابعة (علماً بأن القراءات التشريعية لأي قانون، اليوم، هي ثلاث قراءات).

توصيات سياسية لتقليص الفجوات بين اليهود والعرب:

ضرورة دمج العرب «في مراكز اتخاذ القرارات»

توصيات سياسية لوزير الدفاع الجديد:

صلاحيات «الكابينيت» والجيش في إدارة «حالات الطوارئ المدنية»

حالات الطوارئ في ما لا علاقة له بحالة الطوارئ وأسبابها، ويوصي باحثو المعهد، أيضاً، بتعديل «قانون أساس: الحكومة»، فيما يتعلق بحالات الطوارئ، بحيث لا تسري على عمل الكنيست أو المحاكم، أما أنظمة عمل هذه السلطات (التشريعية والقضائية) في حالات للطوارئ، فتحددها في نفسها، وأما ما يتعلق بأنظمة الطوارئ في عمل وسائل الإعلام، فهو ما تقره الكنيست فقط.

في مسألة توكيل الجيش الإسرائيلي بمعالجة وإدارة أزمات مدنية، فثمة توصية بتنظيم التشريعات القانونية لضبط هذا المجال، من خلال توثيق الرقابة المطلوبة من لجان الكنيست المختلفة على توكيل الجيش في هذه الحالات، ثم على أدائه في إدارتها ومعالجتها، بما في ذلك تفصيل القضايا والمجالات التي يستطيع الجيش التدخل فيها، إدارتها ومعالجتها، إلى جانب التشديد الدائم على أن الجيش لا يستطيع الاضطلاع بمهام «إدارة» حدث مدني ما إلا إذا تم الإعلان عنه (حالة طوارئ مدنية، بموجب «أمر الشرطة»

في صلب التوصيات هنا مسعى واضح لتنظيم وتحديد صلاحيات المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت)، لتنظيم الإجراءات في حالات الطوارئ المستقبلية وفحص أداء الجيش الإسرائيلي في إدارة أزمات مدنية.

تقترح إحدى التوصيات تحديد وتنظيم صلاحيات الإعلان عن عمليات عسكرية/ حروب عسكرية، بحيث يتم توسيع تعريف المواقيع والمجالات التي ينبغي اتخاذ قرار في المجلس الوزاري المصغر بشأنها، وليس بشأن شن حرب فقط، وإنما بشأن أية عملية عسكرية جديده، أياً كانت. كما ينبغي وضع نصوص قانونية خاصة وتشريعها من أجل تنظيم طرق عمل المجلس الوزاري المصغر.

وفي توصية أخرى، دعوة إلى تعديل «قانون أساس: الحكومة»، فيما يتعلق بصلاحيات الإعلان عن حالة طوارئ في إسرائيل، وبحيث يشمل الإعلان، أيضاً، تفصيلاً لماهية حالة الطوارئ (تهديد أمني محدد، هزة أرضية، وباء أو غيرها) وأسبابها. الهدف من هذا هو الحيلولة دون استغلال الحكومة صلاحياتها (القانونية) في

إلى جانب هذه التوصيات العينية، ثمة أيضاً «توصيات عامة، خلص إليها الباحثون في ضوء أزمة جائحة الكورونا وما تكشف خلاها، في مقدمة هذه التوصيات: ضرورة وأهمية دمج المواطنين العرب وتمثيلهم في مراكز اتخاذ القرارات في الدولة، فمع اندلاع أزمة الكورونا، مثلاً، أقيم في الحكومة «طاقم طوارئ حكومي» لمتابعة ومعالجة هذه الأزمة، بالتنسيق وتركيز تامين من قبل «مجلس الأمن القومي» التابع، رسمياً وفعلياً، لديوان رئاسة الحكومة، لكن ليس ثمة في هذا الهيئات ومؤسسات حكومية أخرى كثيرة، أي تمثيل عربي، وخصوصاً في مراتب ومناصب الإدارة في المستويين الرفيع والمتوسط.

وتؤكد التوصيات على أهمية تمثيل المواطنين العرب في مراكز اتخاذ القرارات «في حالات الطوارئ بالطبع، لكن في الأيام العاديةية أيضاً»: ١. ضرورة العمل على ضمان وزيادة تمثيل المواطنين العرب عموماً، والنساء العربيات خصوصاً، في جميع المراحل، ابتداء من مرحلة وضع السياسات وبلورتها، التخطيط لسبل تنفيذها، صياغة الرسائل المتوتمة وغيرها. ٢. من الضروري والحيوي تشكيل أجهزة التعاون والتشاور الجارمين مع الهيئات التمثيلية والمهنية في المجتمع العربي، وفي مقدمتها اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية لمواجهة وباء الكورونا في المجتمع العربي.

يتناسب مع حاجة سوق العمل؛ منح الشركات الكبيرة والمناطق الصناعية محفزات تشجيعها على استقبال واستيعاب عاملين عرب بأعداد كبيرة ومؤثرة، لا بأعداد ضئيلة لا تنطوي إلا على تغيير شكلي عديم الأثر؛ تسهيل معايير استحقاق أصحاب المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة على العبات والمعونات الحكومية؛ تشجيع العمل عن بعد، بما يؤدي إلى زيادة عدد الوظائف المخصصة لسكان من الضواحي البعيدة، وخصوصاً في مجال التخطيط؛ تعزيز منظومات التأهيل المهني وتوسيع برامج التخصص المعددة لدمج خريجي اللقب الجامعي الأول في الشركات الكبيرة.

تشدد التوصيات على ضرورة وأهمية تقليص الفجوات في المجال الرقمي بين المجتمعين اليهودي والعربي، وتؤكد - بداية - على ضرورة وأهمية «مساواة وضع البنى التحتية في مجال الإنترنت والهواتف النقلة في البلدات العربية مع وضعها في البلدات اليهودية»، كما تشدد، أيضاً، على أهمية توسيع التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا في المدارس الثانوية في المجتمع العربي، ومن خلال التشديد بوجه خاص على تنمية المهارات التقنية والذهنية التي تتيح حل المشاكل في محيط رقمي (ديجيتال). وإضافة إلى هذا، ينبغي أيضاً تسريع عمليات التعلم عن بعد» وتعزيز وتوسيع مشروع حاسوب لكل ولد»

تنطلق التوصيات في هذا المجال من السؤال المركزي التالي: «ما هي التحديات الحارقة التي ينبغي على الحكومة الجديدة، الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٥، معالجتها من أجل تقليص الفجوات بين السكان اليهود والسكان العرب في دولة إسرائيل؟»، وفي صلب الإجابة على هذا السؤال المركزي، دعوة، توصية إلى «دمج العرب في مراكز اتخاذ القرارات - على صعيد القطاع العام، الخدمات العامة، الشركات الحكومية وعلى الصعيد البلدي».

تقترح التوصيات في هذا المجال منح دعم حكومي مالي لفترة محددة بنسبة تعادل ٧٥٪ من أجره العمال الذين يتقاضون رواتب مدنية في القطاعات الاقتصادية التي تضررت خلال أزمة الكورونا. إلى حين بدء ظهور علامات تعافي الاقتصاد الإسرائيلي من مخلفات هذه الأزمة، على الأقل - أي، حتى بداية صيف ٢٠٢١ تقريبا.

تتحدث توصية أخرى عن ضرورة دمج الفئات السكانية الضعيفة في إطار مستحقّي العبات الحكومية والحاصلين عليها، فعلياً، مثل: العمال المؤقتين / الموسمين الذين يعملون في الزراعة، أو العمال الذين يعملون من خلال مقاولين؛ منح الشباب (من سن ١٨ - ٢٠ عاماً مخصصات البطالة (من مؤسسة «التأمين القومي») - تشجيع المغتربين على تشغيل النساء في وظائف كاملة، يؤديها من المنزل؛ منح محفزات لتبديل المهنة بما

